

سلطة الدولة الإفريقية والإرث الاستعماري "من استنهاض الهوية إلى استحقاق التنمية"

*خالد شخمان

khalid_9430@yahoo.fr

تقديم: رغم أن إفريقيا تعرف، عكس ما يشاع أحيانا، إرثا عاما بالإنجازات ومتفاعلا مع المتغيرات المجتمعية، سواء تلك التي تعيشها من تلقائها أو التي يعرفها محيطها الدولي.. فإن عليها أن تجاهد لإثبات قوتها وتاريخيتها، وخلق تنميتها واستقلالية قرارها، ناهيك بمواجهة ما سلط عليها من "تسميم فكري وسياسي" * يستهدف أبناءها، حين يعمل على تحطيم ذواتهم ودولهم تكريسا لفكر إمبريالي استعماري استغلالي. وهو فكر واضحة معالمه، في إحداث التيه الذي تعيشه إفريقيا، في بحثها عن هويتها وسبل الانعتاق من تبعيتها، ومن تم تحقيق تنميتها. إذ تطرح علينا إفريقيا ما بعد الكولونيالية تساؤلات جوهرية من قبيل امتدادات الفكر الإمبريالي لإفريقيا ما بعد الاستعمارية ومدى انحساره وانحصاره بعد حصولها على استقلالها؟ أي هل انتهى الفكر الاستعماري باستقلال هذه الدول أم أن آثاره النفسية والثقافية والاقتصادية ازدادت استفحالا؟ وأتى لنخب إفريقيا، وهي تجتهد لمواجهة هذا التسلط والتسميم، تجديد رؤية أهلها لذواتهم ولعلاقاتهم بحكامهم وبشعوبهم، تجديدا بعيدا عن مفاهيم السلطوية المصاغة في مخافر أهل النفوذ والنظر الغربي الاستعماري، وممكننا من تجاوز حالة التيه المانع من تحقيق التنمية والاستقرار والاستقلال.

وعليه فإن إشكالية البحث محورها طبيعة السلطة في إفريقيا ما بعد الكولونيالية، هل هي حقا سلطة نابعة من بنية إفريقيا الثقافية والمجتمعية، كبناء مخصص بها لوحدها، يناقض تمام المناقضة مفهوم السلطة كما هو مصاغ عند مفكري الدولة العصرية؟ أم أن الدولة الإفريقية ما بعد الكولونيالية استلهمت سلطتها وأنماط حكمها وتدير أمرها من فكر استعماري غير مستوعب لخصوصية التقاليد والبنى الإفريقية في ممارسة هذه السلطة؟

وعليه ستكون فرضية البحث مجيبة بعمق عن هذه الإشكالات/التحديات، التي من خلالها ستعمل المقالة على توطئ فكرة ارتباط أزمة مشروع الدولة الإفريقية ما بعد الكولونيالية بسلطة متسلطة متغذية بمفاهيم الفكر الاستعماري المُجدد في تدمير الذات الإفريقية وتدمير بناها الاجتماعية والسياسية التقليدية، التي بإمكانها لوحدها _ بوصفها معبرة عن هويتها وراصة لأفراد مجتمعيها _ أن تتجاوز حالة اللإستقرار والتبعية والتخلف التي تعيشها.

لذا سنحاول الانطلاق في المحور الأول من سلطوية الدولة الإفريقية ما بعد الكولونيالية كمنتوج استعماري (أولا) حيث سننظر في مفهومي السلطوية والأبوية (1)، لتبين ارتباط السلطوية بالاستعمار (2)؛ حتى إذا تأكد لنا ذلك في المحور الأول، استدرنا في محور ثان إفريقيا قبل الاستعمار (ثانيا)، لتعرض لدور البنى الاجتماعية التقليدية في معاكسة مفهوم الدولة العصرية (1)، ثم بعدها لحالة الانفصام القيعي التي ورثتها هذه المعاكسة والمناقضة (2)؛ لنستشرف في المحور الثالث والأخير آفاق تحقيق التنمية بتجاوز حالة التبعية (ثالثا)، من خلال توضيح معالم تبعية أفريقيا للغرب الاستعماري، (1)، مع سرد بعض المنافذ الممكنة من تحقيق التنمية (2).

* طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط.

* هذا المصطلح استدعيته من المفكر المصري حامد ربيع.

1. سلطوية الدولة الإفريقية كمنتوج استعماري

1.1. في مفهومي السلطوية والأبوية

ما من شك أن مفهومي السلطوية Autoritarisme و الأبوية Patrimonialisme، يعتبران من المفاهيم الأساسية في علم السياسة لارتباطهما بالحكم والعلاقات بين السلط وبموارد الدول وحسن استغلالها، وطرق الوصول للسلطة... وهكذا إلى أن يتم الوصول إما لمحصلات محررة لمقدرة الناس على تحقيق التنمية والاستقلال الفعلي، أو، على العكس من ذلك، لمحصلات ضاغطة في اتجاه استزادة التبعية لجماعات القوة ولدول النظام الربوي العالمي.

فلما كان مدار السياسية -بوصفها ذاك المردود السلطوي للقيم كما عرفها دافيد إيستون D.ESTON على الاستحواذ l'allocation الإلزامي على الموارد les ressources، فإن ما يسمى بالأبوية patrimonialisme أو ما يصطلح عليه بـ "سياسة ملئ البطن" "la politique du ventre" يصير مؤطرا لمعنى عام وشامل مرتبط بكل الدول وليس، بإفريقيا لوحدها. إذ الرهان الرئيسي والمركزي في عالم السياسة، بمنطق الاستحواذ هذا، هو "توزيع الكعكة السياسية" "le partage du gâteau national"؛ مع فروقات لا يمكن الاستهانة بها، تجعل من أبوية الدول الإفريقية، مجالا تنافسيا مفتوحا وسريعا، نحو موارد الدولة، من قبل الجماعات والأفراد الطامحة لنيل نصيبها من الموارد الاقتصادية، حين يصير الولوج إلى الدولة وسلطتها ومناصبها الوثيرة، شرطا ضروريا للحصول على الموارد الاقتصادية والاعتناء بالمشروع، من غير اهتمام بالمساطر والتقنيات والآليات الضامنة لحسن سير هذا التنافس. فتختل بذلك صفات السلمية فيه. على خلاف التنافس عند الدول الغربية التي تشترط حدودا دنيا من احترام لقواعد التنافس السلمي¹.

وحيث أن مفهومي الأبوية والسلطوية يرتبطان ارتباطا وثيقا بالحاجة للسلطة ومن بعدها بالرغبة في الإخضاع والاحتكار سواء كان الإخضاع سياسيا أم اقتصاديا، فإن الهدف الأساسي المنشود يصير هو البحث عن شرعيات لهذا الوصول. إذ يستدعي النموذج الإفريقي شرعيتين اثنتين: أولاهما أيديولوجية وثانيهما رمزية: فإذا كانت الشرعية الأيديولوجية، تستند مثلا على تعبيرات أسطورية خرافية تتستر خلف مطمح التنمية والوحدة الوطنية، حين تحرك شتى صنوف الخطابات الإخضاعية المحتكرة لـ "حق الكلمة العمومية المسموح به" "Le terrain de la parole publique autorisée" لتصير شعيرة من شعائر الإخضاع un rite de soumission، تنتشر وتعم المجتمع²؛ فإن الشرعية الرمزية la légitimité symbolique، كما قاربها جون فرانسوار ميدار J.F Medart ومن قبله أشيل مباب Achille Mbembe، تمد السلطوية الإفريقية، بالقوة الرمزية والفكرية والفلسفية، لاستزادة عملية الإخضاع هذه، كمثل ما قدمه ويقدمه النموذج الماركسي اللينيني Modèle marxiste-léniniste، من لقاءات للسلطوية أفرزت لنا نظام الحزب الوحيد الذي لم يستطع على أية حال أن ينبت في التربة الإفريقية، نظرا للعراقيل المنهجية التي تضغط على عمليات استيراد واستنساخ التجارب، ناهيك بغياب محاولات إعادة صياغته بمقاربات داخلية³.

وهكذا جسدت متغيرات السلطوية بإفريقيا Les variables de l'autoritarisme، سواء كانت نابعة من أنظمة تسلطية مدنية Régimes autoritaires civils أو أنظمة عسكرية Régimes militaires وسواء استندت على شرعية أيديولوجية

¹ J.F. Medard, "Autoritarismes et démocraties en Afrique noire", (Article utilise des éléments d'un article non publié écrit en 1987 sous titre "De la démocratie en Afrique" p 93. Pris du site web: (www.politique-africaine.com)

² J.F. Medard, op.cit, p 94.

³ Ibid, p95.

أو أخرى رمزية، نماذج تسلطية مرتبطة بتبعية كل نظام لمدرسة فكرية معينة ولامتدادات سلطوية معينة، تسعف الباحث في استيعاب واقع التشظي الذي تعاني منه إفريقيا بعين الاعتبار، حين يسند هذه الأبعاد التسلطية لأصولها الغربية⁴.

إن هذه الأصول النظرية والمفهومية للسلطوية ورديفتها الأبوية تجد مستندها في أعمال ماكس فيبر، حين اعتبر الملك - وهو يبسط حكمه على مملكته متصرفا فيها كما لو كانت ملكا خاصا به- أبويا لأنه يقرن السلطة بالتعسف حيث لا تميز عنده بين الوظيفة وصاحبها⁵. فلا حدود فاصلة بين الحاكم والسلطة والدولة لأن الحاكم هو الدولة في الحكم الأبوي، الشيء الذي يجعل مفهوم الدولة الأبوية، ذاته، مفهوما، ملتبسا، لأن وصف الدولة لا يجب أن يطلق إلا عندما تكون هناك إمكانية الفصل بين الشخص ووظيفته في الحكم⁶.

كما يبقى ويليام J.C. WILLIAM أول من استعمل مفهوم الأبوية Patrimonialisme لإسقاطه على القارة الإفريقية، وبخاصة على كونغو سنوات الستينات حيث عرّف المفهوم كالتالي: "نظام للقيادة يدمج ثلاث عناصر أساسية ومترابطة: اعتبار الموارد العمومية كأول موارد يمكن الاستيلاء عليها والانتفاع منها، وكذا الاقتناع بأن التقسيم السياسي والتراخي يتم بناء على تطور العلاقات المؤسسة على المعارف والعلاقات الشخصية، إضافة إلى استعمال القوات الخاصة والقوات المسلحة، وقنوات الخيانة والارتزاق، كآليات أساسية للحكم"⁷.

غير أن محاولات الإسقاط هذه وإن كانت في عمقها تستزيد من شعور الإفريقي بتمايزه السلبي عن باقي المجتمعات، فإن الأمر لا يعني الباحث من تلمس بعض المحاولات التي قد ترفع هذه الشبهة والتهم عن إفريقيا، أو على الأقل خلق الوعي بمخاطر هذا التمييز عند نخبة وعامة أهلها؛ خاصة وأن هناك من تطرح أفكارا ومفاهيم أخرى تنظر في أحقية البنى الاجتماعية الإفريقية في فرز حالة التضاد بينها وبين منطق الدولة الأبوية. حيث تنبه فرانسوا مدار وهو يحاول تمييز بعض الصعوبات المفاهيمية المرتبطة بالأبوية من خلال طرحه لمفهوم الأبوية الجديدة، إلى أن المنطق الأبوي la logique patrimoniale، داخل النسق الإفريقي -بالاستناد على تجربة الكامبيرون وبعض دول إفريقيا السوداء المستلهمة لفكر "الدولة الحديثة"- لم يستطع التسرب إلى البنى والمؤسسات التقليدية، لأن الناس لم يتقبلوا هذا المنطق رفضا ومقاومة شعبية، مما حال دون انصهار معايير "الدولانية" داخل مجتمعاتهم⁸.

وهنا بالذات، تتأكد لنا جدية الأسئلة المسائلة لهذه الأصول النظرية خاصة ما كان منها مؤججا لهذه المفاهيم في السياق الإفريقي باعتبار الدور البين للاستعمار في بثها ونشرها، ناهيك بمدى ارتباط النخب الإفريقية المستحدثة بهذا الاستعمار وتبعية لها... وقبل هذا وذاك، جدية سؤال استقلال إفريقيا من عدمه.

2.1. الدولة الإفريقية ما بعد الكولونيالية: السلطوية كنتاج استعماري

لما كانت إفريقيا لا تعني شيئا في تمثيلات الفكر الغربي، إلا ما كان منه استحضارا لأبعاد إخضاعية، مسنودة بمحاولات حثيثة للتوفيق بين انعدام التاريخية والطابع المرضي للسلطة، من جهة، وبين عجز الأفارقة على تحمل سلطتهم المستبدة من جهة أخرى، فإنها (أي إفريقيا)، بمضمون هذا التفاوض والاستصغار، لا تشكل إلا امتدادا لثقافة الخنوع والخضوع الموروثة من عهود ما قبل أرسطو، حين نقلت صور رضى الشعوب الآسيوية بمنزلة "أسيادهم" الإغريق، إلى "الأحباش" باعتبار موطنهم (إفريقيا)-الذي لا تاريخ له- مقاما خصبًا للتسلط والاستبداد. وهو إفراغ مقصود لمحتوى

⁴ J.F. Medard, op.cits, p 95.

⁵ Didier Bigo: *Pouvoir et obéissance en centrafrrique* (Paris: edition Karthala, 1998) p 123

⁶ Didier Bigo, op.cit, p123.

⁷ Ibid, p123.

⁸ Ibid, p123-124.

إفريقيا الهوياتي والمعنوي -كما نظر لذلك اللورد هاري جونسون البريطاني- ينسجم مع رغبات الإخضاع لإفريقيا ونخبها⁹. كما أن بعض منظري "الفلسفة الحدائية" وعلى رأسهم مونتسكيو وفولتير يعتبرون إفريقيا مشتتة للتخلف والهمجية وملاذا للغرب للمتاجرة والتمتع بخيراتهما. فأغلبية شعوب إفريقيا بحسب مونتسكيو "متوحشة أو همجية (...)" وهي بلا صناعات ولا توجد لديها فنون، ولديها كم وافر من المعادن الثمينة حبتها بها الطبيعة بشكل مباشر؛ ولذا فإن كل الشعوب المتحضرة تستطيع أن تتاجر معها لصالحها، وبوسعها أن تجعلها تثمن غاليا العديد من الأشياء التي لا قيمة لها وأن تحصل على ثمن مرتفع للغاية"¹⁰.

فجنس السود، كما استصاغه هذا الفكر الفلسفي الغربي ذو الأبعاد الاستعمارية، يشكل نوعا آخر من النوع البشري مختلف تماما "كاختلاف الكلب السبيلي عن الكلب السلوقي"، وأنه جنس، كما رآه هيجل، يتوقع في قارة ليست مهمة من زاوية تاريخها الخاص، لأن إنسانها يعيش في حالة البربرية والوحشية التي تحول دون أن يشكل، حتى الآن، جزءا من الحضارة الانسانية، فهي قارة كانت وما تزال منعزلة "بلا روابط مع بقية العالم منذ بداية التاريخ" إذ تشبه ذاك المخزن المغلق من الذهب، الذي لا ينفذ له إلا ضوء الوعي الغربي¹¹.

وبهذا كله كانت مسوغات الاستعمار، وهي تحاول زعزعة الذات الإفريقية، خلق شبه إجماع دولي ملتف حول أطروحتها وأخلاقية حركتها. حتى صار التمثيل الغالب عند الانسان الغربي، الأوربي على وجه الخصوص، منضبطا لأحقية الاستعمار ولضرورته الملحة في إسعاف الدول الأفريقية لاستغلال خيراتها ومواردها الطبيعية بوصفها دولا قاصرة، من جهة، وبحسبان مواردها وخيراتها ملكا للإنسانية جمعاء لا لها لوحدها، من جهة ثانية. فعمليات الاستعمار بهذا المعنى ليست عمليات سطو وسلب بقدر ما هي عملية إعادة توزيع المنافع والموارد على الجميع من منطلق "حق القوي في مساعدة الضعيف"¹².

وتبعاً لهذه التوطئة الهجومية العنصرية الطامحة لتدمير الذات الإفريقية، فقد اجتهد المستعمر، بعد أن تبدى له امتلاء إفريقيا وغناها بالموارد الطبيعية اللامتناهية من ذهب وفضة وغيرهما، في تنوع المقاربات الممكنة من الولوج لإفريقيا، حين أسعفته (أي المستعمر) حالة تعميم "التسميم السياسي والفكري" التي قادتها فيالقه الفكرية والإعلامية، في تحييد كل أشكال المقاومات الممكنة للنخب الفكرية والسياسية هناك، ناهيك بتثبيط هممتها وعزيمتها في استكمال مشاريع التحرر والاستقلال. وهو الأمر الذي فسح المجال على مصراعيه لبروز قوى ونخب من داخل البنية السياسية والاقتصادية والثقافية الإفريقية موالية لهذا المستعمر، ومدافعة عن مفاهيمه وأطروحاته ومصالحه، غير معبرة عن مطامح القاعدة العريضة من ناس ونخب ومؤسسات إفريقيا، حتى صار الحكم في إفريقيا مبتعدا أشد الابتعاد عن مؤسساته الأصلية وعن هذه المطامح المعبر عنها بانتفاضات شعبية في بعض الأحيان، وبلجوء لانقلابات لردعها في أحيان أخرى.

ولعل هذا ما يفسر أحقية توجه بعض الباحثين إلى ربط النمط السلطوي في حكم إفريقيا بالنظام الاستعماري "Africanisation of colonial state" الذي أسقط مؤسساته على بنى المجتمعات الإفريقية التقليدية، فقامت نخبة معينة على الحكم ولم يتم التمييز بين الحاكم والدولة، الشيء الذي وسم النظام السياسي الإفريقي بميسم السلطوية و"بشخصنة السلطة السياسية"، وانتشار الفساد في كل الجسد السياسي. وهو ما وثق عرى هذه النخبة الحاكمة في

⁹ جان فرانسوا بيار (ترجمة: حليم طوسون): سياسة ملئ البطون: سوسيولوجية الدولة الإفريقية (ب.م: دار العالم الثالث، 1992، ط1) ص18.

¹⁰ Montesquieu : Esprit des lois ، نقلا عن: جان فرانسوا بيار، م.س، ص18.

¹¹ جان فرانسوا بيار، م.س، ص19.

¹² عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2009، ب.ط) ص20.

إفريقيا بالأجندات الخارجية، الاستعمارية منها على وجه الخصوص. فرغم أن محاولات تبرير نهج سياسة الحزب الوحيد أو قمع المعارضات، مثلا، كانت تستند على رغبات البحث عن "الاستقرار وتنمية الاقتصاد الوطني"¹³، فإنها فشلت لأنها كانت رجوع صدى للنظام الاستعماري الحامل لكل قيم التسلط والإكراه والعنصرية، التي انتقلت لنخب الدولة الإفريقية، فاستحال الفصل بين الحاكم والدولة استحالة مؤسسة لديكتاتورية السلطة السياسية وتغولها على المجتمع، ناهيك عن انتشار الفساد وذيوعه. وهكذا كان لجوء الدولة الإفريقية، المحتفظة بكل ملامح الفكر الاستعماري، إلى فرض أيديولوجيتها المستدعية لضرورة الترابط الوثيق بين السياسة والاقتصاد، من جهة، والمبنية على شخصنة السلطة، من جهة ثانية¹⁴.

وأيا كانت التيارات التي تأثرت بها الدراسات الإفريقية، ومن بعدها نظم الحكم ما بعد الكولونيالية، فإن ظهور ما يعرف "بمدرسة التبعية" كان ميسرا لاستكناه عمق الحكم داخل الدول الإفريقية، ومدى تغلغل الفكر الاستعماري في توجيه النخب السياسية والفكرية من جهة، وفي مد الحكام الأفارقة التابعين لهذه المنظومة الإمبريالية، بالخلفيات النظرية والفكرية لممارسة التسلط واستدامة عدم التمييز بين الحكام والمؤسسات من خلال استبقاء حالات الفوضى التي تعاني منها إفريقيا من جهة أخرى¹⁵. إذ أن السمة البارزة لهذه المستلزمات النظرية هي تشكّلها بمنطلقات ما بات يعرف بالدولة ما بعد الكولونيالية post colonial state: فحين انتشر نظام الحزب الوحيد (تونس أول دولة إفريقية تعتمد نظام الحزب الوحيد سنة 1956، بعدها غانا 1957 كباكورة دول إفريقيا جنوب الصحراء في اعتماد هذا النظام)، كالنار في هشميم البنية السياسية الإفريقية إلى أن تعدى لحدود 1976، أكثر من خمسة وثلاثين دولة إفريقية تبنته، فيما يمثل أكثر من ثلثي دول القارة؛ أو حتى حين تلتته تعددية مصطنعة في المشهد الحزبي كشأن دول زامبيا ورواندا ونيجيريا؛ فإن النظام الرسمي كان دائما ما يجمع المعارضة ليفتح المجال والباب على مصراعيه لتقريب الحزب الأكثر ولاء له¹⁶. فتسامت بذلك معالم الدولة التسلطية «l'Etat autoritaire» بما قيض لها من أدوات عنفية قمعية واجهت بها المعارضات، مجبرة إياهم نحو التراجع عن عمليات التغيير، إذ صار صوت العسكر هو الصوت الذي لا يعلو عليه صوت آخر.

ومهما تنوعت المقاربات التي استهدفت إفريقيا بالدرس والتحليل، فالأكيد أن إفريقيا قد عانت بين حدي التهميش والاهتمام، فحيث عمق التهميش من معاناتها واستزاد من مشاكلها البنوية، فإن الاهتمام المقرون بالتسميم، أورثها هو الآخر سوء تقدير مقوماتها الذاتية في نهوضها بأوضاعها، بعيدا عن الانصهار في مفاهيم وفلسفات ومؤسسات لا تعبر عن تاريخها وخبرتها المتراكمة والمديدة.

وعليه فإن تتبع سيرة نشوء الدولة في إفريقيا هام للغاية لأنه يستوجب التأمل في المقومات الأصيلة للبنان الاجتماعي والسياسي الإفريقي، سواء ما كان منه قيميا يؤطر حركة الناس والنخب الفكرية، أو مؤسسات تستوعب هذه القيم تعبيرا وتفاعلا. خاصة وأن الدولة ما بعد الكولونيالية هي حصيلة صناعة استدمجت، كما رأينا، مقومات الدولة الحديثة بصيغها الإمبريالية، فتم "القضاء على المشيخات والممالك القديمة"¹⁷ مسخا وتشويهها وإعدامها.

¹³ رضوان بروس: الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009) ص 17.

¹⁴ حمدي عبد الرحمن: أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل، نقلا عن الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، ص 58.

¹⁵ رضوان بروس، م.س، ص 20.

¹⁶ رضوان بروس، م.س، ص 17.

¹⁷ حمدي عبد الرحمن: أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل. نقلا عن: الحافظ النويني: أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، ص 59-60.

2. إفريقيا ما قبل الاستعمار

يحق لنا التساؤل في هذا المقام عن أسباب فشل مشروع الدولة العصرية في إفريقيا، هل لأن البنى الاجتماعية الإفريقية متخلفة ومتوحشة كما نظر لها بعض رواد الفكر السياسي الاستعماري؟ أم لأن هذه البنى تملك من المقومات القيمة والمؤسسية ما يعصمها من التفكك و الانصهار في منظومات دولانية متغربة قادمة من الخارج؟

1.2. البنى الاجتماعية الأفريقية: من معاكسة مفهوم الدولة العصرية إلى خلق الاعتزاز بالذات

مما لا شك فيه أن دراسة إفريقيا ما بعد الكولونيالية تحتم علينا استحضار الجوانب المشرقة في إفريقيا ما قبل الاستعمار، إذ أن أي محاولة لمباشرة الدراسة بمعزل عن إنتاجات القارة التاريخية، هي محاولة تسقط، ولو لاشعورياً، في شَرَك الرؤية الاستعمارية ذاتها التي تكذب وتجهل في حصر خبرة إفريقيا في فترة الاستعمار وما بعدها، وما رافق هذه الفترات من إدخال المؤسسات التمثيلية الحديثة لمباشرة العزل المقصود للسلطة الإفريقية عن أصولها الاجتماعية. وأن أي محاولة، غير واعية، لاستدراك أخطاء التاريخ بتقسيم تاريخية إفريقيا وفق النماذج التقسيمية الخارجية ستؤول لا محالة لنفس النتائج المحبطة والمهينة لإفريقيا¹⁸.

وهي دراسة إذ تنتبه إلى حتمية وضرورة تداخل البعد الداخلي في التحليل مع الأبعاد الخارجية فإنها تعتبر إغفاله مجازفة علمية غير محمودة العواقب.. ولعل هذا الأمر هو الذي نبه إليه مؤرخ أفريقي يسمى ب. باري، حين دعا، وهو يدرس مملكة سينجامبيا، إلى ضرورة النظر إلى الأحداث الخارجية كمفسرات بسيطة فقط، على أن يتم استحضار البعد الهام للتاريخ الداخلي "للولو"، حيث استشهد في هذا الصدد بقول نكروما: "يجب أن نكتب تاريخنا بوصفه تاريخ مجتمعنا المتمتع بالشخصية المتميزة، ويجب أن يعكس تاريخه هو، على أن يرد الاتصال بالأوروبيين إلى زاوية خبرة الأفارقة"¹⁹. ويبدو في هذا الصدد، وتماهيا مع ما سبق، أنه على الرغم من ريادة المدرسة البريطانية للأنثروبولوجيا الاجتماعية في الاهتمام بتاريخية التقاليد الإفريقية، حيث كانت تعنى بدراسة السياسة الإفريقية ما قبل الاستعمار (The study of pre-colonial african politics) من خلال ما قدمه باحثون كبار أمثال "ماير فورت" (Meyer Fortes) و"ماكس كلوكمان" (Max Glukman) في إطار ما عرف بالمدرسة البريطانية للأنثروبولوجيا البنيوية (The British of structure anthropologes) التي اهتمت بالمؤسسات السياسية الإفريقية؛ أو أمثال "لوسي ماير" (Lucy Mair) ، و"أونديري ريتشارد" (Andrez Richards) ، و"ليود فالار" (Leyod Fallers) ، الذين وسموا، من داخل البنيوية، الدراسات الأنثروبولوجية بميسم الوظيفية (Functionalist) التي تنظر للمجتمعات كمؤسسات مترابطة بمجموعة من الوظائف المغروسة في لواعيها، وتجعلها تنشأ تقاليدها المخصوصة والمتميزة، التي تمكنها من "إعادة إنتاج نفسها" بنفسها²⁰؛ فإنها -أي المدرسة البريطانية- لم تنفذ، من جهة، لعمق هذه المؤسسات، ولا تتبع نشأتها وتفاعلاتها مع نظام الحكم في بلدانها، كما لم تتمثل قط، تقاليدها في تدبير أمورها بعيدا عن منطق الدولة الحديثة ومفاهيم الديمقراطية، ناهيك عن محاولاتها "الجادة" لإثبات عجز هذه البنى التقليدية عن معانقة التحديث والحداثة، من جهة أخرى... وهو الأمر الذي، عسّر، لا محالة، نفاذ الفكر الغربي لعمق المشكل المتمثل لحالة التناقض البين بين البنى الاجتماعية بإفريقيا، ومفاهيم ومؤسسات الدولة العصرية، بوصفه تناقضا مهيجا لمقومات الثبات في وجه كل أشكال التطاول على مقدرات إفريقيا سواء كان مسنودا بقوى الطغيان الخارجي أو أتباعه من منفذي الطغيان الداخلي.

¹⁸ جان فرانسوا بيار، م.س، ص 21.

¹⁹ جان فرانسوا بيار، م.س، ص 21-22.

²⁰ رضوان بروسى، م.س، ص 21-22.

ولعل سياسة ملئ البطنون la politique du ventre، كما صاغها جان فرانسوا بيار، هي الثمرة الأولى لهذه الحالة المستشرية من التناقض بين مآصول المفاهيم والتقاليد والمؤسسات وبين المنقول الغربي منها، بحسبانه تناقضا، وإن كان يعترف بوجود التقليدي فيها، ويسعف في فهم هذا التناقض، فإنه يميل دائما لكفة ما هو حديث وعصري إعلاء وإعمالا، حيث وُسمت هذه التجمعات التقليدية بالقصور في فهم معايير التأقلم مع مفاهيم الدولة العصرية، مما منعها من استحقاق القدرة على خلق التمايز بين السلطة والعرقية والقبلية، فأعاق هذا القصور حركتها، بحسب بيار دائما، نحو أي توجه تحديتي يتصالح مع المؤسسات الحديثة للدولة العصرية، إذ رغم المحاولات الحديثة التي قام بها بعض الرواد الإفريقيين للخروج من جبة هذه البنى الاجتماعية والسياسية "التقليدية" إلا أنهم كانوا مكبلين بإثبات الإخلاص للقبيلة أو العشيرة؛ وهكذا تصرف لومومبا حين حاول الاستقرار في بوكافو عند شخص من قبيلة أخرى غير قبيلته من أجل إقناع أنصاره بأنه "ليس قبليا"، حيث ترسخ عند الأفارقة، من وجهة نظر بيار، تمثلات عنصرية لعلاقاتهم بالقبيلة، من بينها أن القبلي يعمل جاهدا على فرض قوة منطق قبيلته، محاولا التشبث بتفوق عناصرها على القبائل الأخرى، لإخضاعها من أجل تحقيق مصالحه وأوهامه الأنانية²¹.

وهكذا فقد عدد بيار نفسيات القبلي المعيقة لأي محاولة جادة لمعانقة الدولة العصرية الإفريقية من خلال²²:

- "الإطناب في ذكر صفات رجال القبيلة، وفي المقابل إنكار عيوبهم والتستر عليها.
- القبلي لبييرالي يمارس المحسوبية مع أبناء قبيلته وعشيرته من منطلقات التعصب لهم التي تمنحهم الامتيازات والمناصب؛ وفي المقابل يتجاوز عن إختلالات ذويه من قبيلته.
- على الصعيد السياسي تتجلى القبلية في محاولات تشكيل وتأسيس جمهوريات ذات استقلال متوهم، أو في حالة عدم الإمكان، تتم المطالبة بتأسيس "اتحاد فيدرالي واستقلال ذاتي إقليمي، على أن تتم تجزئة السلطة السياسية والإقليمية في إطار طبقي".

وهي أمور وإن كان يراها بيار سلبية، فقد ورثت، وهي تخلق التناقض بين منطق الدولة ومنطق الجماعات التقليدية، عدم تناغم التنظيمات الحزبية كروافد من روافد الدولة العصرية الحديثة مع مؤسسات القبيلة والعشيرة (كما كان يؤكد أوم نيوي قائد اتحاد أهالي الكامرون مثلا)، إذ حصّل هذا التنافر لدى بعض النخب الإفريقية اعتزازا بذاتها نقلها من مرحلة التسليم باستعصاء هذه البنى التقليدية على مفاهيم ومؤسسات الدولة الحديثة، إلى الوعي التام بضرورة الاتكاء عليها -أي هذه البنى- في مجابهة السلطوية والأبوية، وبالتبع تخطي حالة التبعية والتخلف، حيث أضى قبول "واقع العرقية" في بعض التقاليد المنظمة لحياة الجماعة، والابتعاد عن تقديس المنظومة الديمقراطية وآلياتها العصرية، أمرا ضروريا وحتميا (ففي الغابون مثلا كان يتم تأسيس مجالس "للجماعات" بتقاليد توافقية تثمر اقتراعا نسبيا لا يغيب الطابع العرقي لهذه الجماعات)²³.

ورغم أن النخب الوطنية الإفريقية كانت -وهي تكابد من أجل تحقيق تحررها واستقلالها وتفوقها- مضغوطة برؤى وتوجهات ومفاهيم "غالبة"، قوامها النمط التحرري الملتبس بمفاهيم الغرب الاستعماري، فإن الامر لم يكن يمنع من اجتهداها في التوفيق بين تمثلاتها لقيمها وتقاليدها من جهة ولضغوطات واقع الاستعمار والتبعية من جهة أخرى، وذلك بالاعتماد على وسائلها وطرائقها في التصدي للمستعمر مقاومة وإعطابا لمشاريعه، وهو الأمر الذي جسده مثلا "علال

²¹ جان فرانسوا بيار، م.س، صص 56، 62.

²² جان فرانسوا بيار، م.س، ص 63.

²³ جان فرانسوا بيار، م.س، صص 63-64.

الفاسي في المغرب.. وبورقبيبة في تونس.. وابن باديس في الجزائر.. ونكروما في ساحل الذهب (غانا حاليا) وجوما كينيا في كينيا وأحمد سيكوتوري في غينيا"²⁴.

إذ لم يكن ممكنا البتة، قبول مفاهيم وقيم ومؤسسات الدولة الحديثة، في الوعي الجمعي الأفريقي، ولا كان ممكنا بالقطع تماهي أطروحات النخب المستحدثة مع هذا الوعي ومدركاته، لكونها، من جهة، أطروحات بدون تلك الامتدادات المتجذرة في التربة الأفريقية، ولأنها، من جهة ثانية، وهي تستكين لخطابات التسميم الفكري الطامحة لتدمير الذات الإفريقية، قد ساهمت بقصد في تقويض كل الدعائم الممكنة من اضطلاع الشعوب الأفريقية على مقومات جماعاتها وقبائلها وأعراقها.. وعلى سبل إعمال النظر في هذه المقومات تجديدا وتفعيلا.

فإذا كانت جل المجتمعات الأفريقية جنوب الصحراء، كما يرى "غورن هايدن" (Goren Hyden)، لم تتمكن من تطوير "أنظمة دولتية" (Systèmes étatiques)؛ لصالح تنميتها واستقرارها، فلأن البنية السياسية في المجتمعات التي كانت تعرف "بمجموعات اللادولة" "société non étatique" كانت بنية تختلط فيها السياسة مع الوظائف الاجتماعية ومع التقاليد والعادات، حيث تصير لجماعات الأولياء والجماعات المحلية أدوار سياسية واجتماعية تواجه وتشتت مركزية سلطة الدولة العصرية ونفوذ نخبها ومؤسساتها"²⁵.

ولعل مثال الـ "قبائل بدون حكام" (Tribes without rulers)؛ يزي ما يذهب إليه بعض الباحثين، الانثروبولوجيين على وجه الخصوص، من عدم ارتهان مجتمعات ما قبل الاستعمار في إفريقيا إلى حكام ينظمون نشاط جماعاتهم كشعوب "مبوتي" (les Mbutis) مثلا، حيث التعاون لا يتم إلا في إطار الانسجام القيمي لهذه المجتمعات، مما يحول دون نفاذ منطق المؤسسات السياسية لبنيتها الاجتماعية، فأى فرد حاول معاكسة هذه القيم أو الميثاق الجماعي يكون مصيره الطرد خارج الجماعة، لأن المنطق الاجتماعي هو الضامن لتماسكها وانسجامها "الهميوستاتيكي" (HoméoStatique)، ولعل السلطة الذائعة عند العامة والخاصة في إطار ما أسماه "جورج بلاندي" بـ "الطاقة المنتشرة" L'énergie diffusée الموجودة في الجماعة (La communauté) تؤهلها لفرض ضغوطات داخلية على السلوكات المنحرفة، من خلال مجالسها التشاورية البعيدة عن تعقيدات المؤسسات السياسية والمعتمدة فقط على مبدأ التسيير الذاتي (principe de l'autogestion)²⁶. الأمر الذي يجعل من إفريقيا اللادولتية نموذجا يمكن الانطلاق منه لخلق التماسك الحقيقي بين بناها الاجتماعية في علاقتها مع سلطها السياسية، بالشأن الذي يعاكس تصورات الدولة المعاصرة، وبخاصة ما ارتبط منها بمنطق الاستعمار وبفلسفاته الإخضاعية.

وفي نفس هذا الإطار دائما، انبسطت "المجتمعات السلالية" (Les sociétés Lignagères) كنماذج مغايرة لمنطق المؤسسات السياسية العصرية، حيث تعهد عملية تنظيم المجتمع لشبكات أسرية أو أبوية، وذلك إما على أساس الجنس والسن، أو على أساس السلالة والنسب (فكل الأشخاص يعتبرون إخوة في مواجهة الخارج)؛ وهكذا فالسلطة تمنح، حين مواجهة أي اعتداء خارجي، لكبير السن أو العميد (Le Doyen d'âge)، كما تمنح السلطة الشرعية للأكبر سنا بين العمداء حينما يتعلق الأمر بجمع شتات جماعات السلالات مسمين إياه "بالجد"²⁷.

ومما سبق يتضح أنه إذا كانت مقومات البنية الاجتماعية الإفريقية قاومت وما تزال الإسقاطات "الحدائية" لمؤسسات الدولة العصرية المسنودة بإيديولوجيات مجملها تهدف لاستنزاف خيرات القارة، بتشويه فكرها وثقافتها ومقوماتها العقدية والقيمية.. فإن ذلك أحدث انفصاما قيميا حادا عند أبناءها ونخبها.

²⁴ عبد الحميد زوزو، م.س، ص 19-20.

²⁵ رضوان بروسي، م.س، ص 22.

²⁶ رضوان بروسي، م.س، ص 22-23.

²⁷ رضوان بروسي، م.س، ص 23.

2.2. معالم الانفصام

إن المستعمر حاول جاهدا تغيير ملامح الدولة في إفريقيا، فعجز عن ذلك بأن اقتصر على شكلها وظاهرها، واستعاض عن بنائها الديمقراطي بتمتع النخب الإفريقية بثمار الربيع الاستعماري الذي به ومن خلاله ينشرون فكره و ثقافته ومن تم تسريع وثيرة استغلال خيرات إفريقيا، فخلق انفصاما في الهوية الإفريقية وتركيبها البشرية الاثنية والثقافية والدينية المركبة أصلا. وهكذا صارت الدولة في إفريقيا خادمة للنظام الاستعماري، حين استلهمت مفاهيمها وأدبياتها من السلطوية والأبوية، فصارت أنذاك أقرب إلى الانقلابات العسكرية بسبب، أولا، استحالة سيطرة الدولة ومؤسساتها على العديد من المجالات وكذا على تطويع الجماعات التقليدية، ناهيك، ثانيا، بتداخل الإقليمي مع المحلي وتداخل الاثني مع القبلي مع الجهوي من خلال تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية كمنازعات للدولة في شرعيتها.. فكان الفشل قدرا محتوما لهذه الدول ولنخب الفكر الاستعماري على السواء ²⁸.

وإذ أن حالة الانفصام هذه التي أخذت في التجذر في إفريقيا، تجد مستندتها وتبريرها فيما خلفه الإرث الاستعماري وأثقل به كاهل البنى التقليدية، إذ كانت إسهاماته جد حادة في قطع أوصال هذه المجتمعات بتجمعاتها العرقية، حين جعل منها تجمعات مبعثرة، لا تجانس بين بعضها البعض، فوجدت الدولة الإفريقية نفسها، رغم رحيل الاستعمار، متباعدة أركانها الاجتماعية والسياسية مع نسقها الاجتماعي السياسي السابق الأصيل، مثلما حدث مع ممالك وادي الفور وتمبوكتو وجني وصنغاي وسنار وممالك أخرى، من ضياع للإحساس بالانتماء لهذه القبائل ولتقاليدها القديمة²⁹؛ حيث أفضى هذا النزوع نحو نسيان الذاكرة الأصلية إلى التباغض والتناحر، من خلال ما اعتراها من صراعات إثنية كصراع الطوارق في مالي مثلا مع الحكومة الرسمية في باماكو إبان بدايات "حركة تمرد الطوارق الأولى" في مستهل الستينات وبعدها حركة 1990 على يد إياد أغ غالي مؤسس "الجبهة الشعبية لتحرير أزواد" الذي تحول من ثوري يساري إلى شيخ سلفي يقود حركة أنصار الدين التي تعتبر أحد أذرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الأكثر تطرفا وانتشارا في منطقة الساحل والصحراء ³⁰.

وبهذا كله أضى هذا الانفصام السبب الرئيسي في انطباع الحياة السياسية لإفريقيا ما بعد الكولونيالية بمعالم الانقسام والتشظي ومعالم السلطوية المريضة المثمرة لـ "سياسة ملئ البطون" المستلزمة من أطروحات الأبوية والأبوية الجديدة. وقد زاد من وقع هذا الانفصام حدة وازدواجية المقاربات "العلمية" الدارسة لتخلف إفريقيا وتنوعها بين مقاربات متهمة الأفارقة بالجمود على الأنماط السلطوية الأبوية الموروثة من البنى الاجتماعية التقليدية للقارة، التي لا تملك -بحسبها- مقومات المؤسسات العصرية في استحقاقها المقدرة على خوض غمار التنمية والنهوض الشاملين، مما أسهم في نخر البناء والنظام السياسي للقارة وتهالكه، مصطبغا بالمحسوبية والزبونية وتركيز السلطة في يد الحاكم؛ وبين مقاربات أخرى تجعل من إفريقيا المرتع الخصب للاستغناء الامبريالي، متوسلة في ذلك بضرب معالم ثقة الأفارقة في ذواتهم من خلال الدخول في عملية تفكيكية شاملة مدارها ومبناها على هذه الضرب الفكري والسياسي والاقتصادي. وهو أمر تسبب، من جهة، في إعاقة جهود النهوض الشامل المعترف بتاريخها وبمقدراتها الثقافية والفكرية والاقتصادية والسياسية؛ وحال، من جهة أخرى، دون استنطاق ذاك الانبهار الصادم بماديات المستعمر ومفاهيمه البراقة، التي لم يأل جهدا في نشرها بكل وسائل الاستقواء الممكنة كـ "نموذج النير" الذي تمكن من أن يهر بصيغته "المستنيرة" المسنودة بفلسفات مونتسكيو وفولتير وهيجل وماركس وفير، وغيرهم، عقول النخب المستغربة التابعة التي لم تكتف بفتح عقولها وحسب، بل قرنت ذلك بفتح الأبواب التجارية والأسواق لدى بلدانها..

²⁸ حمدي عبد الرحمن، م.س، ص 59.

²⁹ حمدي عبد الرحمن، م.س، ص 61.

³⁰ حمدي عبد الرحمن، م.س، ص 68.

ومما لا شك فيه أن أحد صور هذا الانفصام، لم تقتصر فقط على هذا الانهيار بالغرب وبمنازجه الفكرية والاقتصادية، بل تجاوزته إلى تلك العلاقة الملتبسة بين الأفارقة أنفسهم، وبشكل خاص العلاقة بين الإنسان العربي والإنسان الأفريقي، بحسبانها صورة مرتبطة بإدراك ذهني يستزيد من إهانة الأفريقي (الأسود) القابع في جنوب الصحراء أو الغير عربي، حينما يلبس شتى صنوف وأوصاف العنصرية استعلاءً حيناً، واستصغاراً حيناً آخر. ففي الوقت الذي يمجّد العربي الإنسان الأوروبي، ويقلده لدرجة التهافت على "الذوبان" في قيمه الحاكمة³¹. ينسى، وهو يهين أخاه الأفريقي، مقومات التشارك بين العرب والأفارقة التي أجملها الكاتب المصري إبراهيم أحمد نصر الدين في الآتي³²:

أ: وجود التراث الأفريقي العربي المشترك (...). فبالقدر الذي أثرت به الثقافات العربية الإسلامية في أفريقيا، فإنها تأثرت، بل واستوعبت أحياناً أخرى في الثقافات الأفريقية.

ب: خضوع كلا الطرفين للاستعمار الأوروبي، وخوضهما نضالاً مشتركاً ضد هذا الاستعمار، بل ومساعدة كل طرف للآخر ديبلوماسياً وعسكرياً لانتزاع حقه في تقرير المصير والاستقلال.

ج: استمرار خضوع كلا الطرفين للتبعية الاقتصادية للغرب، وتعمق مضامين هذه التبعية، بوصفها مقومات تمكّنها معا من تجاوز حالة التبعية المفروضة عليهما.

3. في ضرورة تجاوز حالة التبعية

1.3. محددات التبعية

لم تسعف المقاربات المتعددة والمتنوعة نخب أفريقيا ما بعد الكولونيالية، في بناء الدولة الوطنية وفي تحقيق التنمية، لأنها حينما كانت تأمل التغيير بهذه المقاربات، لم تنبسط عندها مقومات القوة التي تزخر بها البنية المجتمعية لجماعاتها، بحسبانها بنية تنضبط لتنوع عرقي وقبلي مسهم في تألفها وتعاوضها. وهو الأمر الذي ضيع عليها -أي هذه النخب-، وهي تستعيز بنظام الحزب الوحيد، بوصفه نظاماً مجمعا للسلطة السياسية؛ آفاقاً رحبة وإمكانات متنوعة لتحرير مقدرات جماعاتها في سبيل تحقيق التخلص من التبعية والتنعم بالاستقلال الفعلي.. فرغم ما تبدى لها في بداية الأمر من إمكانيات التحقق من ذلك التحرر، انجذبا "للخطاب التنويري الاستعماري"، إلا أنه سرعان ما اصطدمت هذه الإشراقات المزيفة ببنية مجتمعية لا تقبل المنقول المناقض لترتها ولتاريخها المشكل جماعياً... فأضحت أهم إسهامات الحزب الوحيد هي الانقلابات العسكرية، بوصفه (أي الحزب الوحيد) كان أخوف على نفسه من تشكيل نظام قد يعتبر شبه ديمقراطي semidémocratique أكثر من خوفه على الدولة مما يهددها حين تسلم نفسها للاستبداد autocratie الداخلي³³.

وهكذا صار لزاماً على النموذج الإفريقي التابع للنموذج الاستعماري، مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، أن يقدم قرايين الطاعة والولاء في كل شيء، بل حتى في أزماته التي يعانها، فبدأت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنسيج الإفريقي تتحلل بعد الازمة العالمية الاقتصادية، وما تبعها من تفاقم أزمة المديونية، والازمات السياسية، فصار فرضاً على الدول الإفريقية "مراجعة جدولة مديونياتها من طرف المؤسسات المالية الدولية، وما رافقه من ضرورة ترشيد النفقات العمومية والخصوصية وتقليص تدخل الدولة في التنمية، وضرورة الخضوع للتقويم الهيكلي..." مما ساهم في استزادة تفكيك البنى الاجتماعية الإفريقية، حين تفاقم الفقر، وتدنّت القدرة الشرائية للناس. فتمت المسارع إلى طرح بدائل أخرى أهمها تحميل الأنظمة السياسية مسؤولية الفشل، فتزايد الضغط عليها للانفكاك عن مقوماتها الداخلية

³¹ إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011، ط 1) ص 113-115.

³² إبراهيم أحمد نصر الدين، م.س، ص 114.

³³ رضوان برومي، م.س، ص 8. انظر أيضاً: Medar, op.cit, p101-102.

والدعوة لمزيد من الارتباط بالمنظومات الغربية "المخلصة"، فصارت أزمة إفريقيا مختصرة بالأساس في "أزمة حكم"³⁴ وأزمة تبعية.

ومهما يكن من محاسن تصدي ما يعرف بـ "مدرسة التبعية" لأزمة الحكم هذه، بتعريضها لسوءات الحكام الأفارقة في مدى ارتباطهم بمنظومات فكرية ودولالية إمبريالية، أسعفتهم ومدتهم بكل وسائل وأسباب استدامة واستزادة ظلمهم وقمعهم لشعوبهم؛ فإن القرنين الماضيين (التاسع عشر والعشرين) مثلاً بحق استمراراً لفلسفات الإخضاع والتمويه والتشويه، حين انبرى الفلاسفة المعاصرون يتبنون أقصى وأقصى الطروحات -مقتدين بسابقيهم وأسلافهم- المدمرة لأفريقيا والمستبحة لخيرات استباحة مغلفة بالمساعدات التجارية والثقافية؛ فغابات الكونغو، بحسب هذه الفلسفة لا تعدُّ أن تكون إلا "مجتمعا لا يزال في عهد الطفولة، بلا أي تنظيم وعبرة عن شتات من البشر" يتوجب حتما تمييزها، بوصفها "وحدات سياسية" تعيش على الزراعات المتنقلة ولا تنعم بالاستقرار، عن باقي العالم الذي لا تعرفه³⁵؛ أو ممارسة الوصاية عليها، خاصة بعدما صار مؤكدا امتلاء المجال الإفريقي بالموارد الطبيعية اللامتناهية من ذهب وفضة وغيرهما.

وعلى النقيض من هذا الانبهار الثقافي والفكري بالغرب وبمفاهيمه، فقد نهض في أفريقيا وعي جديد لا يقرن الديمقراطية بمفهومها الغربي المعبر عن الحريات libértés الفردية فقط، بل باعتباره مفهوما يقرن الديمقراطية La démocratisation بآليات نضالية من أجل تحقيق الاستقلال³⁶. ولعل هذا ما يفسر بحق أولوية الدعاوى الوطنية على الدعاوى الديمقراطية في إفريقيا عكس أوروبا التي توازي بين الدعوتين. فرغم معاناة الشعوب الإفريقية من ضغوطات ديمقراطيات مبتورة Démocraties tronquées، إلا أنها تمكنت من تحقيق استقلالها كمحصلة لإرادتها الشعبية بوصفها إرادة تحررية مناقضة للاستعمار³⁷.

ومما لاشك فيه أن هذا الوعي هو القمين باستباق الخطى نحو استكمال تحرير أفريقيا بالعودة لتاريخها وخبرتها الحضارية بعيدا عما اختلط به فكرها من تسريبات الإرث الاستعماري. ولقد تبدى هذا جليا فيما بدأت تثيره، منذ الثمانينيات، "المناظرة الإفريقية حول الديمقراطية في الفكر السياسي الإفريقي" من ضرورة تجاهل الدولة كفاعل مركزي ومحاولة تعويضها، بما عرّفته: بـ "منظور المجتمع"، بحسبانه منظورا مستغنيا عن الرؤية الغربية الليبرالية للديمقراطية المشترطة وجود تعددية حزبية وانتخابات حرة كمعبر نحو تحقيق ديمقراطية الصناديق، برؤية أخرى نابعة من صلب المجتمع الإفريقي، مفادها تحلق والتفاف حول مفاهيم مناقضة للمفاهيم الليبرالية. إذ لم يعد مفهوم "الأغلبية" مثلاً، يستقيم عند ذوي الرأي والفكر الأفارقة لتعارضه مع "التقاليد الثقافية الإفريقية" (كتقاليد "اجتماعات الشجرة" مثلاً في إطاراتها القروية والقبلية من خلال أسماء مختلفة (الأوجاما، والبونجي، والكجوتلا) التي تنضبط لـ "اتفاق الرأي"³⁸ في اتخاذ القرار وصنعه أكثر من انضباطها لمنطق الأغلبية.

حيث مثلت الكجوتلا Kgotla -بوصفها "عبارة عن اجتماع عام أو محكمة عرفية (...)" يرأس اجتماعاتها رئيس القرية أو كبير القوم فيها"، فيتخذ القرار "دائماً بتوافق الآراء"، إذ ليس لأحد أن يحجر على الناس ويمنعهم من حقهم في التعبير

³⁴ رضوان بروسي، م.س، ص.8.

³⁵ جان فرانسوا بيار، م.س، ص.19.

³⁶ Medar, op.cit, p102.

³⁷ Medar, op.cit, p102.

³⁸ أحمد حمدي عبد الرحمن، "حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا رؤى تقويمية" (أكاديمية القاهرة، عدد 27، يناير- مارس 2016) ص.23-

تدخلاً أو مقاطعة- : "أحد أشكال الحكم في المجتمع التسواني، وفي السياق المعاصر يُنظر إليها بوصفها منتدى لصياغة السياسات وصنع القرار، بما في ذلك الأنشطة التنموية وتسوية النزاعات"³⁹.

أما البونجي Mbongi المستوحاة من "التقاليد البانتوية الجنوب إفريقية" فهي عبارة عن "اجتماعات تقليدية عامة"، مسماة بـ «البونجي»، كـ"حلقات للتعليم"، "مفتوحة للجميع لمناقشة كل القضايا المتعلقة بمصلحة الجماعة مادياً ومعنوياً"، غايتها "الوصول لأفضل الآراء والتطبيقات" النافعة للمجتمع⁴⁰.

وهكذا تصبح قضية كفضية التمثيل السياسي مثلاً مختلفة اختلافاً جذرياً في نمط "اتفاق الرأي" عن "النمط الليبرالي" كمحدد من محددات شرعية القرار. إذ يحوم، في النمط الليبرالي الديمقراطي حول "الاتفاق على السياسات" و"الاتفاق على قواعد اللعبة" حتى قبل مناقشة القرار، ليستمد القرار شرعيته وإلزاميته من هذا الاتفاق القبلي الذي يجب أن يخضع له الموافقون والمعارضون على السواء. في حين يقدم لنا نمط "اتفاق الرأي" الأفريقي فهماً وسلوكاً مختلفين، تعنى فيه التقاليد الديمقراطية بـ "توافق الآراء على القرار نفسه"⁴¹.

إذ يمتسي الحديث عن نماء ورخاء أفريقيا دونما التفاتة نحو المقومات الأصيلة للمجتمعات الأفريقية التي قد تجعل من تقاليدها في ممارسة حكمها وفي تفاعلها مع مدبري أمرها سدا منيعاً في وجه الطغيان المسلط عليها من الداخل، وفي تحريرها من شروط التبعية للخارج؛ يمتسي حديثاً غير مستوعب ولا متمثل لمقدرة حصيلة خبرة ماضي أفريقيا على مد نخبها وحكامها، على السواء، بالخلفيات المعنوية والنظرية والمادية لتجاوز واقع التشظي والفساد والتبعية، تجاوزاً ممكناً من الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية.

2.3. من الاستقلال الفعلي إلى التنمية المنشودة

يبدو أن فساد أفريقيا صار ملمحاً أساسياً من ملامح عدم "الاستقرار السياسي" و"إخفاق المشروعات التنموية"، ناهيك باستحالة تجاوز حالة التبعية. إذ أضحت تحقيق هذه المطامح والآمال، مقروناً ليس وحسب، باقتلاع أسباب هذا الفساد، بل أيضاً بمعرفة أسبابه والعوامل الهيكلية فيه⁴²، وهو الأمر الذي يجبرنا لاستدماج كل الأجوبة المعبرة عن حقيقة استقلال إفريقيا الفعلي من عدمه، حتى لا يؤدي مفهوم "ما بعد الكولونيالية" أدواره التمويهية في اعتبار إفريقيا مستقلة فعلياً، فيحجب علينا هذا التمويه إمكانات طرح السؤال الحقيقي: هل استقلت أفريقيا حقاً في اتخاذ قراراتها؟⁴³.

وأياً كانت الإجابات المؤطرة لهذا النوع من الأسئلة فإن واقع الهشاشة الذي تعيشه الدول الإفريقية والذي مرده للمشاكل الهيكلية وضعف المؤسسات، يجعلها دائماً في "حالة استثناء" تستزيد من تدخلات الدول الغربية الاستعمارية، تحت ذرائع إنقاذها ومساعدتها على تجاوز هشاشتها، حيث تقدم نفسها كالمخلص المحتاج "لصياغة أشكال جديدة من تنظيم المعونة" في إطار "التزامات طويلة الأجل" تصبغ عليها صبغة المصادقية دونما تعارض مع "مبدأ السيادة الوطنية"⁴⁴.

³⁹ أحمد حمدي عبد الرحمن، حالة التحول الديمقراطي...، م.س، ص 24.

⁴⁰ أحمد حمدي عبد الرحمن، حالة التحول الديمقراطي...، م.س، ص 24.

⁴¹ أحمد حمدي عبد الرحمن، حالة التحول الديمقراطي...، ص 23.

⁴² حمدي عبد الرحمن حسن: الفساد السياسي في إفريقيا (القاهرة: دار الفرائ العربي، 1994، ط1) ص 10.

⁴³ مديحة عتيق، "ما بعد الكولونيالية : مفهومها، أعلامها، أطروحاتها" (مجموعة الرؤية الاستراتيجية "روسيا-العالم الاسلامي" 02-05-2017).

⁴⁴ التقرير الأوربي للتنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا صياغة نهج أوربي جديد (مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوربي، 2009) ص 1.

ولعل المنحى التنافسي الذي وصلته مؤشرات التنمية في القارة السمراء، وبخاصة في دول جنوب الصحراء لدليل قوي على صعوبات التحلل من الالتزامات التي تفرضها الدول الاستعمارية، إذ عرف الناتج الداخلي الخام *pib* في دول إفريقيا جنوب الصحراء تدنيا مستمرا منذ سنوات الستينيات. ففي الوقت الذي تجاوزت فيه نسبة سنة 1960 (4.6 المئة)، فإنها انتقلت إلى 3 في المئة سنوات السبعينات و إلى 2.1 في المئة سنوات الثمانينات ثم 2.5 سنوات التسعينات. وهي مؤشرات (كما بسطها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (pnud))، قد أجمعت على اعتبار الدول الأفريقية أكبر وأكثر الدول فقرا في العالم⁴⁵، رغم ما عرف من نمو وتطور طفيفين بعد الحصول على استقلالها، لكونه نمو انحصر وانحسر بسرعة حين استتبعه تباطؤ وتقهرق بين. وهو أمر لم تشفع له رؤى البعض وتوجهاتهم نحو اعتبار هذا التطور الضئيل الذي تعرفه بعض الدول الإفريقية في بنيتها التحتية، وأنظمتها الدراسية، وأجهزتها الإنتاجية.. بداية طريق نحو التنمية الحقيقية⁴⁶، التي ستجعل القارة الإفريقية قارة قوية عصرية على تدخلات القوى الامبريالية الاستعمارية؛ لأن إفريقيا ما تزال تعاني من أعطاب بنيوية يزيد بها تخبطا التحول الديمغرافي المؤثر لا محالة على نزوعاتها نحو التحرر الفعلي.

ومهما تكن من تقييمات تهم واقع التطور الأفريقي، فإن الأكيد أن إفريقيا أضحت تتأرجح بين مطرقة الرغبة في التطور وسندان الإكراهات البنيوية، حين أضحت تعيش وفق ايقاع لا ينسجم مع ايقاع التنمية العالمي، وهو تأرجح مد نخها بإمكانات الانفتاح على أفكار أخرى لم تكن لتنبسط أمامها قبل انهيار وسقوط حائط برلين، حيث عملت على القطع مع: أولا، الصناعات المنتجة في مخافر الفكر الاستعماري المهتم حصرا بالمواد الأولية، وثانيا، مع الأفكار المعارة (les logiques rentières) من الخارج المهتمة بميدان الصناعة، ثم ثالثا، مع تلك المرتبطة بالصناعات الجماعية⁴⁷. وهي انفصالات بدأت تؤهلها لمباشرة الإجابات الصحيحة عن التساؤل الهام المرتبط بتنمية إفريقيا: "كيف يمكن لإفريقيا تجاوز التحديات الديمغرافية والبيئية والتكنولوجية... التي تواجهها؟ وكيف يمكن لها الاندماج، إيجابيا، في الاقتصاد العالمي وتحقيق تنميتها المستدامة؟"⁴⁸.

ومن هذا المنطلق أضحي لزاما على إفريقيا، إعادة قراءة تجاذباتها الاستراتيجية بعيدا عن "باراديغمات المرحلة السابقة" المؤطرة بصراع القطبية الثنائية، وبالتجاذب السياسي والأمني بين الدول التقليدية والصاعدة. فالرهان السياسي لهذه التجاذبات التي تتأرجح إفريقيا في نطاقها، يتحدد، من جهة، من خلال تحولات رؤى القوى الدولية التقليدية كالولايات المتحدة الأمريكية التي اتجهت نحو حماية الأصول البحرية، ودعم القيم الليبرالية، ومحاربة الإرهاب، ناهيك عن تزايد الاهتمام بإفريقيا بعد تولي أوباما لرئاستها، على اعتباره من أصول إفريقية. ثم فرنسا كقوة استعمارية سابقة، تستند قوتها من امتلاك القنبلة النووية، ناهيك باستفادتها من دعم الدول الناطقة باللغة الفرنسية، في تفعيل قدرتها على الحركة في الساحة الفرنسية وكذا بمحافظتها على علاقاتها بالدول المستعمرة إلى جانب شريكها بريطانيا في إفريقيا الانجلوفونية؛ كما يتحدد، من جهة أخرى، -أي هذا الرهان- بالإضافة إلى هذه القوى التقليدية، بقوى أخرى صاعدة أهمها الصين، التي تحاول العودة إلى إفريقيا بشكل جديد، متخلية عن دعمها التقليدي للحركات التحررية، مقابل الارتكاز على العلاقات الحكومية الحكومية، لتحقيق أهدافها المتمثلة في موازنة النفوذ الغربي، من خلال إقرارها لمفهوم

⁴⁵ Philippe Hugon, "nouveaux défis économiques et financiers en Afrique subsaharienne", *Revue internationale et stratégique* (2002/2, n° 46) p109.

⁴⁶ Philippe Hugon, op.cit.

⁴⁷ Philippe Hugon, op.cit.

⁴⁸ Philippe Hugon, op.cit, p108.

جديد لحقوق الانسان يقوم على الكونية وليس على المرجعية الغربية، مع "تغيب منطق الشرطة الديمقراطية la conditionnalité démocratique"، إذ يصير الحديث عن "إجماع بيكين" بدل "إجماع واشنطن".⁴⁹

بيد أن الصين ورغم مجهوداتها المبدولة لتلميع صورتها في إفريقيا فإن وزنها الحقيقي يبقى محدودا نظرا لضحالة وقصور الدعم الموجه للصين، كذلك المتعلق بسودان نظام البشير، وزائير روبير موكابي. وهو الأمر الذي يساهم في تغذية تخوفات الدول الإفريقية مما يصطلح عليه في الأدبيات السياسية: الاستعمار الصيني الجديد، الصينوفوبيا، la chinophobie.⁵⁰

أما على مستوى الرهانات، فإذا كان الرهان الأمني والعسكري للقوى التقليدية يتحدد من خلال الاعلان عن قاعدة الأفريكوم، والتعاون العسكري الأمريكي الأفريقي، وأخذ المبادرة في تعزيز دورها العسكري، مثل ما فعلت فرنسا في الكوت ديفوار، وتشاد ومالي، وليبيا "بدعم ومباركة أمريكية من الخلف leading from the back"⁵¹؛ فإن الرهان الاقتصادي والتجاري يتيح للقوى الصاعدة إمكانات الاستحواذ على المواد الطبيعية واستغلال شساعة الجغرافية. إذ فاقت المبادلات التجارية الصينية 135 يورو، كما تجاوز المعدل بالنسبة للهند 45 مليار دولار، مع ما يفرضه هذا التسابق من نزاعات حول الثروات المعدنية والطبيعية.⁵²

وهي رهانات تجعل من إفريقيا حقلا سلبيا في مجال الدراسات المناطقية، تتقاذفها تجاذبات القوى التقليدية والقوى الصاعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، إن لم تنتبه النخب الإفريقية لما تبسطه أمامها هذه التجاذبات من إمكانات لتنويع تحالفاتها بما يضمن لأنظمة حكمها تأسيس استراتيجيات ذاتية تضبط بها مستقبل القارة، تجاوزا لواقع التبعية وتحقيقا للتنمية.

وأيا كانت درجة التفاعل مع هذه الرهانات فإن السياق الفكري الإفريقي منضبط لأطروحتين اثنتين: تندرج الأولى في إطار ما يعرف "بالتيار الإفريقي المتشائم afro pessimisme" بوصفه تيارا يرى تبعية أفريقيا مصيرا محسوما، وتخلفها قدرا محتوما، حيث لا آمال بارزة من أجل تحرير القارة، كما لا أفق واضحة لمعانقة نمائها وتنميتها⁵³؛ وتندرج الأطروحة الثانية، كنقيضة للأولى، في إطار ما يعرف "بالتيار المتفائل afro optimisme"، بحسبانه تيارا يؤمن بإمكانات أفريقيا في تجاوز محنتها كما تجاوزت دول أمركا اللاتينية محنتها، إذ لا يلتفت لفرص القرن العشرين الضائعة، بقدر ما يبسط آماله على إمكانات الانعتاق التي انطلقت شرارتها مع بداية سنوات 2000 حين تبدت بعض ملامح التطور والتغيير.⁵⁴

ولعل هذا التفاؤل يذكيه حسن استثمار التجاذبات -التي تحدثنا عنها سابقا- في مواجهة مشاكل أفريقيا البنيوية (النمو الديمغرافي، المؤثرات المناخية، مشاكل الحكامة...)، إذ يسهم -أي هذا الاستثمار- في صمود شراكاتها مع الدول الصاعدة، كما يبسط أمامها إمكانات متعددة ومتنوعة لإعادة التموقع في منظومة التوزيع الدولي للعمل، والاستفادة من تناقضات مصالح هذه القوى. حيث يمكنها التأمل في ثلاث سيناريوهات ممكنة⁵⁵:

⁴⁹ عادل موساوي، "إفريقيا في ظل الجيوسياسية الدولية الراهنة" (أكاديمية المملكة المغربية الدورة 43، إفريقيا أفقا للتفكير، 8-12 دجنبر 2015).

⁵⁰ عادل موساوي، م.س.

⁵¹ عادل موساوي، م.س.

⁵² عادل موساوي، م.س.

⁵³ عادل موساوي، م.س. انظر: afro pessimisme (wikitionary.org).

⁵⁴ عادل موساوي، م.س. أيضا (2015/jeuneafrique) l'afro optimisme, concept en vogue dans les milieux financiers

⁵⁵ عادل موساوي، م.س.

1- سيناريو الاستدراك: **le rattrapage** وينبني على التدرج في الاندماج الايجابي في العولمة وذلك عن طريق تكثيف الاصلاحات البنوية على الصعيدين السياسي والاقتصادي⁵⁶.

2- سيناريو البحث عن شركاء جدد **l'arrimage** بتنويع علاقاتها مع هؤلاء الشركاء لتقوية الاستثمار والصادرات وتحسين معدلات النمو، حيث يصير هذا النوع من التنويع ضمانا للاستقرار المالي بوصفه عاملا من عوامل تحقيق التنمية والتطور⁵⁷.

3- اندماج إفريقيا ضمن أقطاب إقليمية إفريقية فاعلة للمساهمة في تعزيز فكرة الأفارقة **l'africanisation**، وإنجاح ما يسمى برهان التعاون جنوب- جنوب، إذ على أفريقيا أن لا تبقى "كالنعامة تدفن رأسها" في وجه أطماع هذه القوى وتجاذباتها، بل عليها أن "تزرأ" و"تزمجر" كالأسد في عرينه⁵⁸.

خلاصة: وجملة القول في مقام السياق الإفريقي، أن نخب أفريقيا التي عانت، لردح من الزمن، مما وُسم بـ "التسميم السياسي والفكري"، أرهقتها جهود التحرر، حين استُدرجت، بوعي أو بدونه، نحو نفق ترديد مقولات غربية غريبة، استُعبدت من خلالها للدولة الحديثة ومؤسساتها، وتخلت، كرها، عن بناها الاجتماعية التقليدية؛ وهو الأمر الذي زاد من حالة الانقسام وحدته فقوضت حركة النخب وعموم الناس على السواء، نحو التحرر وتحقيق التنمية. وهكذا أخذت الأنظمة السلطوية تنمو وتتقدم وتتغول على بني المجتمع وجماعاته الفرعية، حين أصابها التشرذم والتخلف. فبرز نظام الحزب الوحيد -إلا ما كان منه تعددا صوريا تأثيثيا-، وصار الحاكم هو الدولة، والدولة هي الحاكم لا تفرق بينهما إلا حسن نية هذا الحاكم. ولأن هذه الدولة كانت مؤطرة بمفاهيم الدولة الحديثة بأبعادها الاستعمارية، فإن تبعيتها لهذه القوى الاستعمارية كانت أمرا أولى، لم تشفع، في تجاوزها والانعتاق منها، شعارات التحرر والتنمية والاستقرار، لأنها لم تتشابه مع الهوية الحقيقية الأصيلة لإفريقيا بوصفها هوية مستلهمة من المدركات السياسية للأفارقة، ومتفاعلة مع خبرة مؤسساتها التقليدية الحضارية.

لكن ورغم كل الإكراهات المرافقة لهذا الإرث الاستعماري بإفريقيا، ورغم كل التحديات التي واجهت، ولا زالت، الدول الإفريقية مجتمعة، ورغم الهشاشة والمشاكل البنوية التي تضغط عليها، فإن التحولات العالمية وصراع المصالح الدولية وبخاصة بعد صعود قوى أخرى جديدة منافسة للقوى التقليدية؛ مد إفريقيا بمقومات التفاؤل المفضي، لامحالة، لانفراج كرباتها إن هي أحسنت الإنصات لدعوات بعض نخبها المتشبثة بعقيدة الأفارقة **l'africanisation**، التي ترى أنه لا مخرج لإفريقيا إلا بالعودة لإفريقيا دون خوف ولا عقد نقص، ودون دفن رأسها في رمال صحاري مصالح الدول الكبرى المهتمة بإفريقيا، بل على العكس من ذلك يتوجب عليها إشهار قوتها واللعب على تناقضات هذه المصالح لتصلب وتوطئ قدمها وموقعها في هذه الصحراء.

وفي هذا الصدد يتوجب حسن استثمار دعاوى جعل "إفريقيا للأفريقيين" والتي تضاهي في عمقها وشكلها ما حققه الآسيويون بدعوتهم لتمثل فكرة "آسيا للآسيويين"، كفكرة خلاقة استحثتهم على المسارعة في إحراز نقلات نوعية في مسار تحررهم واستقلالهم، بدأت بعقد أول مؤتمر "لوحدة الشعوب الآسيوية" أو ما سماه الكاتب عبد الحميد زوزو في مؤلفه "تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا"، بـ "الآسيانانية"، حيث اجتمع شمل العديد من الشعوب الآسيوية بناكازاكي Ngasaki في أغسطس 1962 توج بتأسيس "جامعة الشعوب الآسيوية"⁵⁹؛ وذلك بأن تنهض الشعوب الأفريقية، بنفسها، مجاهدة ومناضلة، من أجل الفوز في استحقاقها المعنوي الكبير، المتجلي في تكتل شعوبها تكتلا ناهضا بمقومات

⁵⁶ عادل موساوي، م.س.

⁵⁷ عادل موساوي، م.س. أيضا "2015 (le monde.fr) Raoul Mbog, "le franc CFA freine le developement de l'Afrique"

⁵⁸ عادل موساوي، م.س.

⁵⁹ عبد الحميد زوزو، م.س، ص 11-12.

التفوق والتحرر من أعباء وأثقال الإرث الاستعماري الذي أعاب معالم هويتها وأعطب مجمل حركتها. وهو نهوض سيتقوى لا محالة إذا التفت الأفارقة لتاريخهم المنفتح على عربهم ومسلمهم، لتجاوز حالة التبعية المطلقة على رقابهم أجمعين، خاصة ما أذكت العولمة بوصفها طامسة لمعالم خصوصياتهم.

لائحة المراجع

1. إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011، ط 1).
2. أحمد حمدي عبد الرحمن، حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا رؤى تقييمية (أكاديمية القاهرة، عدد 27، يناير- مارس 2016).
3. التقرير الأوربي للتنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا صياغة نهج أوربي جديد (مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوربي، 2009).
4. جان فرانسوا بيار (ترجمة: حليم طوسون): سياسة ملئ البطون: سوسيولوجية الدولة الإفريقية (ب.م: دار العالم الثالث، 1992، ط 1).
5. حمدي عبد الرحمن حسن، الفساد السياسي في إفريقيا (القاهرة، دار القارئ العربي، 1994، ط 1).
6. رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، 2009).
7. عادل موساوي، "إفريقيا في ظل الجيوسياسية الدولية الراهنة" (أكاديمية المملكة المغربية الدورة 43، إفريقيا أفقا للتفكير، 8-12 دجنبر 2015).
8. عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2009).
9. مديحة عتيق: ما بعد الكولونيالية: مفهومها، أعلامها، أطروحاتها (مجموعة الرؤية الاستراتيجية "روسيا-العالم الإسلامي" 05-02-2017).

10. (afro pessimisme) wikitionary.org.

11. Didier Bigo: **Pouvoir et obéissance en centrafrrique** (Paris: edition Karthala, 1998).

12. J.F.Medard, " **Autoritarismes et démocraties en Afrique noire**", (Article utilise des éléments d'un article non publié écrit en 1987 sous titre "De la démocratie en Afrique" p 93. Pris du site web: (www.politique-africaine.com)).

13. l'afro optimisme, concept en vogue dans les milieux financiers (2015/jeune afrique).

14. Montesquieu, **Esprit des lois**.

15. Philippe Hugon, " nouveaux défis économiques et financiers en afrique subsaharienne", **Revue internationale et stratégique** (2002/2, n° 46).
16. Raoul Mbog, " le franc CFA freine le development de l'Afrique " 2015(le monde.fr).